تحت المجهر

غرابيل الدعاية لا تستطيع تغطية الشمس

بعد ان فشلت ماكنة الدعاية البرجوازية في محاولاتها لتضليل جماهير الشغيلة في العالم باسدال ستار من الصمت حول النجاحات الاقتصادية الهائلة التي سجلها النظام الاشتراكي من تحقيقها لشعوبه لجأت الى محاولات ماكرة جديدة.

وتتلخص هذه المحاولات في السعي الى اظهار ان كلا النظاميين الاقتصاديين المتواجدين في العالم اليوم: الراسمالي والاشتراكي قد فشل في تحقيق الاهداف الاقتصادية للبشرية. ولا مانع، لتحقيق هذا الهدف، من الهجوم على الراسمالية التي لم يعد بالمستطاع اخفاء قروحها ومساوئها في سبيل ذم النظام الاشتراكي وتصويره بانه هو الاخر عاجز عن حل المشاكل الاقتصادية للشعوب.

واخر ما لفت نظري بهذا الخصوص مقابلة نقلتها احدى الصحف المحلية مع الدكتور معروف الدواليبي يحكم فيها على فشل الراسمالية والاشتراكية بحجة ان الاولى اهملت مصالح المجموع في سبيل الفرد في حين ان الثانية ضحت بالفرد «شغلته كحيوان» في سبيل المجموع.

لست الان بصدد التعرض لشخصية الدواليبي فهذا امر قد حسمه الشعب السوري الشقيق منذ اكثر من عشرين سنة حين قذف به «الى حيث القذ..."

ولكن من الضروري التاكيد بان شعوب العالم وجماهيرها العاملة، ومنها كادحو بلادنا، قد وصلت الى درجة من الوعي والمعرفة بحيث لم يعد بالامكان ان تستغفلها اجهزة الدعاية البرجوازية. فالانجازات الاقتصادية التي حققها النظام الاشتراكي هي من الضخامة بحيث يعجز عن اخفائها اكثر وسائل الاعلام المعادية خبثا.

ابو فجر

المقاطعة العربية وتجارة اسرائيل مع المناطق المحتلة

اعد مجلس المقاطعة العربية لاسرائيل تقريراً سينشر قريباً حول تأثير المقاطعة العربية لاسرائيل. ويخلص التقرير الى الاستنتاج بأن اسرائيل تمكنت، عن طريق مخارج كثيرة، من تخفيف نتائج المقاطعة على الاقتصاد الاسرائيلي.

ان القاء نظرة سريعة على علاقات اسرائيل التجارية بالدول الغربية يبين ان هذه الدول لا تأخذ التهديدات العربية بالمقاطعة مأخذ الجد. فصادرات اسرائيل الى دول السوق الاوروبية المشتركة تشكل ٣٨ بالمئة من مجموع صادراتها. كما ازدادت هذه الصادرات بنسبة كبيرة منذ عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٠ حيث بلغت ٣٥٧ بالمئة. وقد وقعت اسرائيل عدة بروتوكولات للتبادل التجاري مع السوق الاوروبية في ايار ٧٠ وشباط ٧٧ رغم "التهديدات العربية. كما ان اميركا سنت قانونا مضادا لقوانين المقاطعة العربية في العام الماضي.

والوضع الذي وصلت اليه المقاطعة العربية في الوقت الحاضر من حيث عدم نجاعته هو امتداد منطقي لسياسة التهاون مع الدول الامبريالية التي تنتهجها العديد من الدول العربية بل ان اكبر مسؤول رسمي عربي وهو امين عام جامعة الدول العربية، محمود رياض، يتبرع ليحث الشركات الاجنبية على عدم الامتثال للمقاطعة العربية. ففي لقاء له مع مندوب مجلة "ميدل ايست" صرح محمود رياض بانه "اذا لم تستطع الشركات الاميركية ان تجد الوسائل للتحايل على قوانين المقاطعة فان الشركات اليابانية وغيرها من الشركات جاهزة لان تحل محلها"! ("ميدل ايست" عدد نيسان ٧٨).

وتلعب تجارة اسرائيل مع المناطق المحتلة دوراً كبيرا في مساعدتها على الافلات من لمقاطعة العربية سواء عن طريق تصدير بضائعها الى الدول العربية عبر الجسور بدعوى انها بضائع من الضفة والقطاع او بالتصدير الى اسواق الضفة والقطاع نفسها.

وتشير الاحصائيات الى ان ٩١ بالمئة من مجمل واردات الضفة والقطاع سنة ٧٠ كانت من اسرائيل. كما ان صادرات اسرائيل الصناعية في نفس السنة الى الضفة والقطاع ازدادت بنسبة ٣٧٩ بالمئة عما كانت عليه سنة ١٩٦٣. وكانت هذه الصادرات تشكل في اعوام ٧٣، ٧٤، ٧٥ ما نسبته ١٣٫٤ بالمئة، ١٥٫٧ بالمئة و ١٨٫٩ بالمئة من مجمل صادرات اسرائيل الصناعية في تلك السنوات.

وتقول مجلة "ميدل ايست" في عدد نيسان ١٩٧٨ وبحق "ان هذا هو احد الاسباب الرئيسية في اصرار اسرائيل على عدم الانسحاب من المناطق المحتلة".

مليون دولار كل يوم

يتناقص رصيد الكويت المودع في البنوك الغربية مليون دولار كل يوم بسبب الهبوط الحاصل في قيمة الدولار، وانحداره المتلاحق على الرغم من "بركات" حكام السعودية الذين يفرضون على دول الاوبك التعامل بالدولار وتحمل كل الخسائر.

دراسة جديدة عن الاسكان في الضفة الغربية

اصدر مركز الوثائق والابحاث في جامعة بيرزيت بالتعاون مع نقابة اصحاب المهن الهندسية فرع الضفة الغربية دراسة بعنوان "مشكلة الاسكان في الضفة الغربية". وواضع هذه الدراسة الاستاذ نضال صبري رئيس دائرة ادارة الاعمال في الجامعة كما شارك في وضع قسم منها الدكتور بكر ابو كشك مدرس الاقتصاد في الجامعة.

وتستعرض الدراسة بشكل تفصيلي جوانب الطلب والعرض لقضية السكن في الضفة مع امثلة كثيرة مفصلة حول هذه المشكلة بالنسبة للمدن الرئيسية. كذلك تتعرض الى بحث الاثر الاجتماعي لمشكلة الاسكان في المجتمع العربي.

ويضع كاتب الدراسة في الخاتمة التصورات التي برأيها حل مشكلة الاسكان في الضفة ويقدم توصيات محددة تتعلق بدعم الجمعيات التعاونية الاسكانية وقيام البلديات بالمساهمة في بناء الوحدات السكنية على المستوى الشعبي، وتاسيس شركات خاصة لتولي عملية بناء المساكن وبيعها.

ان هذه الدراسة هي خطوة جادة - يجب ان تتلوها خطوات - على طريق ايجاد الحلول الواقعية لمشكلة السكن في المناطق المحتلة لما في ذلك من تأثير على اوضاع السكان المعيشية ودعم مسببات بقائهم على ارض الوطن وزيادة التصاقهم به.

اتفاقية سميث موزوريوا لن توقف تدهور روديسيا الاقتصادي

لم تكن الاتفاقية التي عقدها نظام ايان سميث العنصري في روديسيا مع بعض الزعماء الافارقة "المعتدلين" سوى محاولة لتغيير شكل النظام العنصري مع المحافظة على مضمونه القائم على اضطهاد واستغلال الاقلية البيضاء للاغلبية الافارقة، اصحاب البلاد.

ومن العوامل الاساسية التي فرضت على ايان سميث التخفيف من غطرسته واعطاء الافارقة بعض المشاركة الشكلية في ادارة البلاد هي الاوضاع الاقتصادية المتردية التي تعيش في ظلها البلاد بسبب التمييز العنصري ونتيجة للنضال البطولي الذي تخوضه القوى الوطنية الحقيقية من اجل احراز لاستقلال الناجز للبلاد.

فقد انخفض الانتاج القومي الروديسي في عام ٧٧ بنسبة ٧ بالمئة عما كان عليه عام ٧٦. كما انخفض الانتاج الصناعي بنسبة ٦ بالمئة في الفترة ذاتها. وبلغ التضخم النقدي ٣٠ بالمئة وهي اعلى نسبة خلال الـ ٢٥ سنة الماضية.

والسبب الرئيسي لهذا الهبوط الاقتصادي يرجع الى الوضع الامني المتردي للمستوطنين البيض نتيجة لاندلاع الثورة الوطنية الافريقية، وكما تفيد مجلة "جين افريك" (عدد ٧٨.٣.١٠) فبسبب الافتقار الى الامن قررت اكبر مجموعة للتنقيب عن المعادن في روديسيا وهي شركة اميركية بريطانية يرأسها الملياديرأوبنهايمر وقف اعمالها في روديسيا. كما ان الانتاج الزراعي، الذي يعتمد بالاساس على ٦ الاف مزرعة يملكها البيض وتشغل ٥٠ بالمئة من مجمل الاراضي المزروعة في روديسيا، قد تدهور في عام ٧٧.

وتكلف اعمال مقاومة الثوار الحكومة مليون دولار يومياً وتستنفذ ٣٧ بالمائة من الميزانية. كذلك فان فرض التجنيد الالزامي لمدة سنتين - على البيض بشكل اساسي - قد حول الافاً من العاملين في شتى فروع الاقتصاد الى الجيش مما يؤثر سلبياً على الانتاج.

ويمكن التاكيد بان اتفاقية سميث - موزوريوا وعصابته لن تساهم - كما يأمل سميث - في اعادة الاستقرار الى البلاد ووقف تدهور الاوضاع الاقتصادية. وسيستمر النضال التحرري حتى يرتفع علم دولة زيمبابوي المستقلة استقلالاً كاملاً وحتى يدفن والى الابد نظام التمييز العنصري.

ميزانية بلدية اورشليم أضعاف ميزانيات لديات الضفة مجتمعة

أفادت مجلة "يرشلطون" لمسبوعية الاسرائيلية (٧٨.٣.٣١) ل ميزانية بلدية القدس للعام ادم تبلغ الفين ومائتين وتسعين رون ليرة اسرائيلية. وفي اليوم الي اذاع راديو اسرائيل في رة الاخبار المحلية ان مجموع انيات بلديات الضفة الغربية ام القادم ايضا تبلغ ٢٥٠ مليون ة.

ويتضح من هذا ان ميزانية ية القدس اكثر من تسعة عاف ميزانيات كل بلديات فة الغربية مجتمعة ويزداد مئتان المواطنين في المناطق حتلة الى ان امورهم بخير طرون الى الاتتناع بانهم

مصالح الدول النامية تتطلب تغيير العلاقات الاقتصادية الرأسمالية الدولية

تحمل الينا الانباء كل يوم اخبارا جديدة عن الغبن والحيف الذي تتعرض لهما الدول النامية في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الراسمالية. ورغم انعقاد العديد من المؤتمرات الاقتصادية العالمية الهادفة الى بحث هذه العلاقات، ورغم سعي دول "العالم الثالث" الى تجميع نفسها في جبهة واحدة لمواجهة الاخطار والاضرار الاقتصادية التي تلحق بها نتيجة علاقاتها مع الدول الراسمالية الغنية فلا زالت الامور تسير، حتى الان، في غير صالح الدول النامية.

وتقوم بعض المؤسسات الدولية المنبثقة عن الامم المتحدة كمحكمة العدل العليا في لاهاي باستغلال النصوص القانونية التي وضعت اصلا لضمان مصالح الدول الراسمالية من اجل اعاقة الدول النامية في سعيها من اجل حماية مصالحها الاقتصادية. واحدث مثل على دور محكمة العدل هذا القرار الذي اصدرته مؤخرا بعدم شرعية قرار الحكومة الليبية بتاميم شركة اموسيز الاميركية العاملة في ليبيا.

وكانت سركه اموسر وهي مؤسسه وفي ٧٣.٩.١ استولت حكومة الثورة على ٥١ بالمئة من اسهم الشركة وفي سنة ٧٤ اكملت تاميمها بشكل كلي اسوة بالشركات النفطية الاجنبية الاخرى العاملة في ليبيا من ايطالية وفرنسية وامريكية.

الا ان شركة اموسيز لم تنصع لقرار الحكومة الليبية ورفعت قضية على الحكومة الليبية امام محكمة العدل العليا التي انتدبت محكماً اصدر قراره في ١٩ كانون ثان بعدم جواز عملية التاميم الليبية!

وقد اصدرت المحكمة قرارها رغم مخالفته الواضحة لقرار الامم المتحدة رقم ١٨٠٣ والصادر في ٦٢.١٢.١٤ حول سيادة الدول الكاملة على مصادر ثرواتها الوطنية. والقرار الصادر عام ٧٤ حول الحقوق الاقتصادية للدول الاعضاء.

ان هذا المثل هو دليل جديد على ضرورة وضع نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية بحيث يستجيب لمصالح الدول النامية ويرسي العلاقات بين الاخيرة والدول الراسمالية المتطورة على اسس من المساواة والتكافؤ وتستطيع الدول النامية ان تناضل من اجل هذا الهدف في ظروف اكثر مؤاتاة من السابق بسبب ازدياد